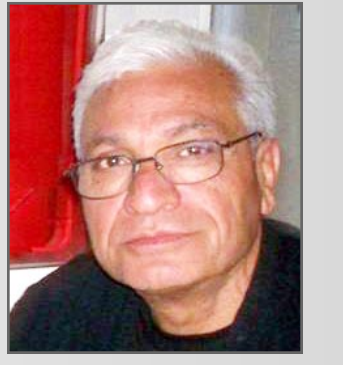


" العراق بعد إنهاء القوات الأمريكية العمليات القتالية "



رشاد الشلاه

المأزق والاستعصاء العراقي الحالي سيتجدد ويزيد من الفرقة ويعمق غياب الثقة بين الكتل السياسية الأربع وداخل أطرافها. حتى لو تم التوصل إلى توافق بينها. مادام أساس البلاء قد تم اعتماده وخلافا للدستور نهجا، وهو تقليد للنموذج اللبناني المكرس لتوصيف الحكم على المعتقدين الديني والمذهبي

أدل من مسؤولية استعصاء الفساد السياسي واستغلاله لمناخ مغرقة في أنانيتهما، هذا الصراع المرير على المناصب الرئاسية الثلاثة وفي مقدمتها منصب رئاسة الوزارة، صراع جسد التنكر للبرامج الانتخابية التي طرحتها هذه الكتل، وتسبب في منع مجلس النواب من النهوض بمسؤولياته، وفي التمادي في الخرق المستمر للدستور عبر تعطيل بنوده بمبررات واهية، وضعف معنويات القوى الأمنية. كل ذلك وبالترافق مع ترك الوطن مباحا للتدخلات الإقليمية والدولية التي لا يربطها قط أي رابط مع مصلحة الشعب العراقي وتطلعه إلى دولة الاستقرار والرفاهية، تدخلات فظة بالمال والسلاح والتدريب هدفها بقاء البلد بؤرة صراع وتوتر دائم بين طوائفه ومكوناته، ولتغدو الروابط الدينية والقومية وحسن الجوار

واستقرار المنطقة، شعارات فارغة المضمون. المازق والاستعصاء العراقي الحالي سيتجدد ويزيد من الفرقة ويعمق غياب الثقة بين الكتل السياسية الأربع وداخل أطرافها، حتى لو تم التوصل إلى توافق بينها، مادام أساس البلاء قد تم اعتماده وخلافا للدستور نهجا، وهو تقليد للنموذج اللبناني المكرس لتوصيف الحكم على المعتقدين الديني والمذهبي، ووفق الواقع العراقي تم الاعتماد معهما أيضا على الانتماء القومي. ولا يبدو أن هذه الكتل مكتسرة بما ينوء به المواطن من ويلات الإذلال والحمران والقتل اليومي. وهذا ما أكدته المساطلات وعدم الجدية في تسوية الأزمنة الحالية، كما ولا تقدر هذه الكتل للشعب العراقي التضحيات التي قدمها أثناء الحكم الديكتاتوري وبعده، لأن

rashadalshalah@yahoo.se



تترك الجنود الأمريكيون وراءهم عراقا هو أبعد ما يكون عن الأمن أو الاستقرار مع إنهايتهم مهمة قتالية دامت سبع سنوات ونصف واستعدادهم للانسحاب الكامل بحلول نهاية 2011.

بهذه المقدمة وقبلها العنوان أعلاه، استهلكت وكالة رويترز تقريرا تحليليا نشرته يوم 8/26، بمناسبة تنفيذ انسحاب القوات القتالية الأمريكية من العراق، أوردت فيه 20 مؤشرا سلبيا، بل قاتما، في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، تحت محاور العنف واللاجئون والجريمة والعدالة والاقتصاد والخدمات والفقر والفساد والمجتمع والمستشفيات والمجتمع والأرامل واليتامى.

وإذا كانت تلك المؤشرات مجتمعة مورثة من فترة التسلط الدكتاتوري، فإن حدثها تفاقمت بعد الإحتلال في التاسع من نيسان العام 2003، وتبني المحتلين مبدأ الفوضى البنائة، الذي اهل بالبلد الفوضى والخراب، واذكى المشاعر المذهبية المتطرفة والزعات القومية المتعصبة بدعم إقليمي وبادوات عراقية منغدة، وإبرادة وإصرار منها لتنفيذ هذا الإذكاء.

المؤشرات التي ذكرتها وكالة الأنباء العالمية رويترز، ستبقى وثيقة الترابط والتآثر على واقع بناء التجربة الديمقراطية، ومهددة لمشروع بناء الدولة الديمقراطية المنشودة، ذلك المشروع الذي لا يمكنه الرسوخ والتطور لاحقا في ظل الفساد السياسي الطبق والحاضر لربيبه الفساد الاقتصادي والاجتماعي. وان كانت الكتل السياسية الكبيرة تدين ولا تزال هذا الفساد وتنتهرا منه إدعاء، فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتقها في الحد منه ومقاومة سنته، بعد أن استحوذت على نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار الماضي، بسطوة القانون الظالم وبالامل العام والأجنبي وبغيره. وليس

رجال الدولة ورجال السلطة



لطيف القصاب

موقفا داعما لعوامل الرقي في بلاده مثلما يتبنى موقفا مناهضا لكل ما من شأنه الحط من الكيان الرسمي الذي ينتهي اليه.

ان الانسان الذي يغيظه مشهد رؤية الأزمات في منطقة سكنها ويسعى جاهدا الى ايجاد حل للتخلص من هذه الظاهرة الضارة به وبمواطنيه، يطبق عليه مفهوم رجل الدولة بشكل لا ليس فيه وهو في صنعه هذا يشبه الكاتب الذي لا يخشى على نفسه من السلطات الجائرة حينما يؤشر قلمه ببسالة على مواطن الخلل في مجتمعه، ويشبه المسؤول السياسي المستقل عن منصبه طوعا ونتيجة احساسه بسوء ادائه او حلول ساعة مغادرته المنصب الرسمي وفقا لقواعد اللعبة في بلاده، ويشبه المعارض الذي لا يخضع نقده الحكومي الى معيار المنفعة الحزبية والشخصية ولا يستنجد باطراف خارجية لفض نزاع داخلي بحث.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل الدولة المؤمن بكونه انسانا معرضا للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه باوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إلى ذلك فإن تصنيف الساسة إلى مسؤولين ينفصون الناس من أنفسهم ويقرون باخطائهم برحابة صدر ويؤمنون بالتداول السلمي للسلطة ويحترمون من الزموا به أنفسهم من

التزامات وتوقيتات على صعيد العمل السياسي المتبع في دولهم، وإلى معارضين ينتهجون مبدأ الحفاظ على المصلحة العامة طريقا دائما ولا يحدون عنه خضوعا لأغراء ذاتية او املاءات خارجية، ان هذا التصنيف الراقي يصلح لأن يكون مؤشرا مهما في تقسيم الدول الى دول ناجحة وأخرى فاشلة وهشة وغير مستقرة وعلى حافة الهاوية وما إلى ذلك من تقسيمات علمية.

ومع الانتصار إلى الرأي الذي لا يحتكر مفهوم رجل الدولة بصفة محددة ويخرج به إلى عامة افراد الشعب، هذا المفهوم الذي ينطوي على مسحة انسانية واضحة المعالم فانه لا مناص من الإقرار بان المواطنين العاديين في دولة ما مهما بلغ منهم الجهد في البناء والطاء لن يستطيعوا وحدهم أحداث تغيير ملموس في دولهم نظرا لوجود المضاد النوعي والمتمثل بشرائح اجتماعية وثقافية قد يكون من شأنها الهدم لا البناء والسلب لا العطاء. كما هو الحال في جماعات الانقلابات العسكرية وجماعات الشغب والتخريب والاستيلاء على الممتلكات العامة فضلا عن جماعات آخر تمتعت أساليب تزوير الحقائق وتضليل الرأي العام والتي قد تمتك من أدوات التأثير ما لا تملكه قوى الإصلاح والبناء.

إن فاقصى ما يستطيع فعله رجال الدولة من غير المشتغلين بالعمل السياسي الخالص هو الدعم المادي والمعنوي لمن يجدره امل لبناء الدولة في جبهتي الحكومة والمعارضة بدولهم. أي لمن يؤمنون بكونهم بشرا عرضة للخطأ في أفعالهم واحكامهم ويحترمون ما الزموا به أنفسهم من التزامات وتوقيتات وقواعد ولن تحيظه وفورقه رؤية دولته دولة فاشلة وتحت الوصاية العالمية...

× مركز المستقبل للدراسات والبحوث

الاحتباس الوزاري

جاسم الخطير

أن جميع النواب العراقيين الجدد دخلوا بعد (عملية العد والفرز) كنواب (منتخبين) بينما 310 واحدا منهم اتكئوا على المقاعد التعويضية. لكنهم مع ذلك ينتابهم الإحساس بالعظمة وبالتعجب من تحقيق قفزة مصادفات حياتهم من (نقطة اللاشيء) في منافي سوريا وطهران والخليج وأوربا والتحول إلى نقطة (أعلى راتب في العالم) ككاتب في البرلمان أو في منصب وزير أو سفير أو مستشار يمارسون الاهدافية في يومياتهم السياسية بينما أكثرية أبناء الشعب يسقطون في لجة اليأس مما أدى إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع محتبس.

لقاءات يومية متتالية نشاهاها على بطائح الشاشات الفضائية المختلفة. يشكو فيها القادة السياسيون، والمواطنون، من وجود (الاحتباس الوزاري) في اجزاء العراق السياسية حيث انتهت الانتخابات البرلمانية في 3-7 2010 لكن البرلمان لم يجتمع غير جلسة واحدة أدى فيها القسم بالله العظيم، لكنهم في واقع الحال حاولوا بهذا القسم أن يهربوا من القوانين المرعية ومن النصوص الدستورية ومن البرامج الانتخابية ومن دورهم الرقابي، بل أنهم عمدوا، في تلك الجلسة، إلى أسلوب لا يخلو من خداع الشعب بالإدعاء أنهم ينتظرون تصالف القوائم الأربعة الفائزة بكل صنوف أعضائها من أصحاب اللحن والخواتيم والجلابيب والعمائم والأفندية من أصحاب ربطات العنق اللامعة، ومن المحجبات والسافرات باحدث الموديلات، كلهم يريدون البحث عن حكومة (الشراكة الوطنية) ناسين أو متناسين أن كلمة (الشراكة) لا تحمل أي (وحدانية) بين الله الذي أقسموا باسمه والنواب الباحثين عن منافع مالية بالدرجة الأولى.

ليس وراء كلمة (الشراكة) غير حالة من حالات الوعي البورجوازي في (التشارك) للحصول على أعلى الأرباح، الفردية والجماعية، من خلال (الدخل البرلماني) ونشاطاته المالية المتنوعة ومن خلال عمولات الوساطة. خلال ما يقارب الشهور الستة لم يتحدث أي من القادة البرلمانيين عن حقوق الشعب ولا عن حقوق الإنسان والإنسانة ولا عن الخدمات الاجتماعية المنتكسة بانتكاسة الدولة وفساد بعض قادتها. لذلك تجددهم كلهم - بلا استثناء. يتحدثون صراحة - بلا حياء - عن المناصب وعن الوزارات السيادية وعن المنافع المالية وعن قصور الضيافة وعن القطع السكنية وغيرها من (الصفحات البرلمانية) التي تصب أموالا، بل أن النواب الجدد الساكنين في فندق الرشيد لم يصبروا عن المطالبة بـ(الامتيازات) بمطالبتهم قبيل انعقاد الجلسة الأولى لفض البكارة البرلمانية عن ضرورة إسكانهم في قصور وفلل المنطقة الخضراء لأن السكن في فندق الرشيد لا يليق بمكانتهم ولا بمهاتهم، بينما لم يتحدث أي واحد من النواب عن الوجود المؤلم لأكثرية أبناء الشعب في بيوت بلا ماء ولا كهرباء، معبرين عن عقلية ومواقف (السادة) في الزمان القديم متخيلين أن الشعب العراقي ينظرهم ليس سوى الناس الفقراء والمحتاجين والبؤساء والمبؤذين.

أن جميع النواب العراقيين الجدد دخلوا بعد (عملية العد والفرز) كنواب (منتخبين) بينما 310 واحدا منهم اتكئوا على المقاعد التعويضية. لكنهم مع ذلك ينتابهم الإحساس بالعظمة وبالتعجب من تحقيق قفزة مصادفات حياتهم من (نقطة اللاشيء) في منافي سوريا وطهران والخليج وأوربا والتحول إلى نقطة (أعلى راتب في العالم) ككاتب في البرلمان أو في منصب وزير أو سفير أو مستشار يمارسون الاهدافية في يومياتهم السياسية بينما أكثرية أبناء الشعب يسقطون في لجة اليأس مما أدى إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع محتبس.

في أعلا منصات المجتمع نجد (الاحتباس الوزاري) داخل المكاتب الفخمة، وفي قاعدته نجد (احتباس الوعي) في الشارع العراقي، إذ ترتفع معدلات الجريمة، المنظمة وغير المنظمة، حيث تعاطي المخدرات، حيث تفجير العبوات الناسفة، حيث السطو على البنوك، حيث انتشار الأصولية المذهبية، وحيث تجمعات دينية عابرة لا يطمئن المجتمع لوجودها ولا لكفاءتها... الخ حتى صار كل شيء في العلاقات الاجتماعية العراقية الجديدة لا يخلو من شبح رمادي (محتبس) فيها.

هذه الصور الواقعية المرئية بوضوح، في الوقت الحاضر، جعلت النهار العراقي الجديد بائسا حين التف أعضاء البرلمان حول نار المصالح الذاتية فراح 30% منهم كما ذكرت الأخبار الصحافية، هذا اليوم، إلى منتجعات خارج العراق، باحثين عن المتعة والراحة غير مهتمين بموت الناس العراقيين في الشوارع وغير آبهين بالسماء السياسية الملبدة بالغيوم، حيث تشابك (الاحتباس الوزاري) مع كل شيء ليصير العراق مرتعشا في معمعان حرارة جهنم هذا الاحتباس. بالرغم من اطلاق صفة الجلسة المفتوحة على البرلمان بعد انعقاده الأول لكن جميع النواب بلا استثناء ما أرادوا العودة إلى أي دور برلماني لمعالجة الأزمة السياسية بالضغط على مسببها. بذلك تحولت (الجلسة المفتوحة) إلى (الجلسة المغلقة).

لا أدري متى يصير سكان بغداد مننفضين على الظلم مثلما انتفض أهالي الناصرية الليلة البارحة، وقبلهم انتفض أهالي البصرة والنجف وكربلاء، بسبب سياسة وزارة الكهرباء التي عاثت جنونا وفسادا، منذ سبع سنوات، تحت ريشة وزارتي النفط والكهرباء. وقد أخبر فقراء الشعب العراقي أن الله اثبت قبل البشر العراقيين أن هاتين الوزارتين لا تعرفان أي معنى للحياة البشرية، لذلك فأنهما صنعا لبلدهما نهارا كئيبا وليلا عليليا في حملة الشتاء والصيف.

لقد مر شتاء وربيع وصيف وها هو الخريف قادم وما زال (الاحتباس الوزاري) في العراق قائما في المنطقة الخضراء وفي دول الجوار وحتى في أفرشة المحتسبين أنفسهم. هذا الوضع المؤلم الملتهب جعل كل رئيس من رؤساء الكتل الانتخابية الفائزة من جميع النماذج والأصناف في انتخابات 7-2010 حالما بالمنصب الرئاسي الوزاري حيث لا يجد الفائز بهذا المنصب متسعا من الوقت أو أزعاع من الضمير ليجد الله أو حتى التفكير فيه، ككائن إسلامي خلقه الله لعبادته. كل واحد من (القادة) يتحدث، كل يوم، في الشاشة الفضائية عن (دليل الساعي لحل أزمة الاحتباس الوزاري). كل واحد منهم يترد إلى خرافات طائفية وإلى جذور لاعقلانية متصورا أن الله وأعاجيبه وآياته ستنتقل مجتمعة لتجعله رئيسا للوزراء، ليجعل هو الآخر بدوره أقرب المقربين إليه بمنزلة وزراء اتكاليين معادين للعدل منشغلين بحب المال العام حتى لا يكون المنصب الوزاري منفصلا عن أحلام الجميع في الثراء السريع.

لقد انط الوضع العراقي إلى حد انجراف جميع أعضاء مجلس النواب وراء الميول النفعية الشخصية رابطين أنفسهم وإيمانهم بـ(الاحتباس الوزاري) منتظرين، كما يبدو، افتراضا سماويا، إليها، يهديهم لفض مشاكل الاحتباس وتناجيه المروعة، ناسين أي شكل من أشكال التصورات المحتملة بقيام جماهير بغداد بانفضاضهم بعد صبر طويل أقداهم المعنى والقيمة في الحياة الإنسانية، مما قد يدفعهم إلى اعتصام جماهيري كبير، يطوقون المنطقة الاستقرائية الخضراء من كل جهاتها ليفرضوا على النواب الكسالى وقادتهم النفيعين تغييرا سياسيا أكثر انصافا وعدالة بالخروج الفوري خارج حدود أنانيتهم ومصالحهم وأهواءهم حيث الطريق الوحيد لحل مشاكل (الاحتباس الوزاري).

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي أبرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وأن خلاف هذه الصفة أي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي أبرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وأن قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجبة التي تحدد هوية رجل السلطة المعرض للخطأ في أفعاله واحكامه وتناى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيع لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والتسلطين.